سياسة البرنامج
بشأن المساواة بين الجنسين (2022-2026)

المشاورة غير الرسمية الثانية

7 أكتوبر/تشرين الأول 2021

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

يتطلع برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) إلى عالم خال من الجوع تتحقق فيه المساواة للجميع في الفرص وفي الحصول على الموارد والتأثير في القرارات التي تحدد معالم حياتهم، بما في ذلك كأفراد داخل الأسرة وضمن المجتمع المحلي والمجتمع ككل. وبالنسبة **للبرنامج**، يمثل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرا أساسيا للوفاء بولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة والقضاء في الوقت نفسه على الجوع في العالم.

وتسترشد سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين (2022-2026) بالدروس المستخلصة من تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) وتقييمها. وتؤكد هذه السياسة الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين مجددا التزام **البرنامج** بالاضطلاع بأنشطة إجراء التحليلات السياقية والتصميم وإعداد استراتيجيات التنفيذ والتدخلات اللازمة لحفز التغييرات التي تفضي إلى التحوّل وتجسّد احتياجات الأشخاص المحددة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في جميع مراحل العمر في سياقات العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ويدعم **البرنامج** نهجا محوره الإنسان يُشرك السكان المتضررين ويستفيد من آرائهم وأفضلياتهم وأولوياتهم بينما يعزز التنوع والإدماج والمساواة بين الجنسين. وسيساعد **البرنامج** على وضع آليات ملائمة وميسّرة تساند الأشخاص في تحديد معالم حياتهم وتوجه توفير المساعدة التي تأخذ في الاعتبار تطلعاتهم الطويلة الأجل وتلبي احتياجاتهم العاجلة في الوقت ذاته. وإضافة إلى ذلك، سيمنح **البرنامج** الأولوية للسلامة والكرامة ويتجنب الإضرار ويساعد على تيسير حصول الجميع- من النساء والبنات والرجال والأولاد والفئات المهمشة[1]- على الخدمات والمساعدة التي تناسب خياراتهم واحتياجاتهم وتراعيها، بالعمل مع الجهات الشريكة من أجل تحديد العقبات وتذليلها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

وتعكس هذه السياسة الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2026 من خلال الالتزام بمواءمة النهُج مع المواضيع الشاملة الأخرى **للبرنامج**، بما في ذلك الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين وإدماج التغذية، وضمان إدماج الآثار والفرص الناشئة عن المساواة بين الجنسين في برامج **البرنامج** المتعلقة بتغير المناخ والصدمات الاقتصادية والسلام. وتتوقع سياسة المساواة بين الجنسين وضع برامج تستفيد من نطاق تأثير **البرنامج** وحجم عملياته وتستند إلى فهم السياقات المحلية ويتم تعزيزها عبر جهات فاعلة محلية متمكنة.[2]

وتستهدف سياسة المساواة بين الجنسين (2022-2026) جميع الوحدات التنظيمية في **البرنامج** وتعترف بأهمية حضوره الميداني الموسّع وميزته النسبية للارتقاء بشكل استباقي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يعمل جميع الموظفين مع الجهات الشريكة والمستفيدين من أجل دعم نموذج محوره الإنسان لتقديم المساعدة إلى من يعمل معهم **البرنامج** من أفراد ومجتمعات وتمكينهم من المشاركة.

---

[1] تشير عبارة "الفئات المهمشة" في هذه الوثيقة إلى الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس أكثر من صفة واحدة، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية، ويجدون أنفسهم على هامش المجتمع بدون مساواة أو قدرة على التحكم في احتياجاتهم الأساسية وأولياتهم وفرصهم وتجاربهم.

[2] وفقا لخطة التكيُّف مع السياق المحلي، يتطلب ذلك احترام القيادات والقدرات المحلية ودعمها وتعزيزها بما يشمل المنظمات التي تخضع لقيادة النساء والمنظمات التي تسعى إلى الارتقاء بالمساواة بين الجنسين على المستوى المحلي.

السياق والأساس المنطقي

1- **يتطلع البرنامج إلى عالم خال من الجوع تتحقق فيه المساواة للجميع في الفرص والحصول على الموارد والتأثير في القرارات التي تحدد معالم حياتهم، بما في ذلك كأفراد داخل الأسرة وضمن المجتمع المحلي والمجتمع ككل.** وترسي هذه السياسة التوجه الاستراتيجي **للبرنامج** لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحدد التغييرات ونقاط الانطلاق الضرورية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنواع تدخلات **البرنامج**.

2- ويلتزم **البرنامج** التزاما صريحا بتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحمايتها على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945[3] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لعام 2015 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[4] ونتائج مؤتمر بيجين +25 وسائر الإعلانات والاتفاقات.[5] ويمتثل **البرنامج** لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2018 (النسخة المحدثة 2.0).[6]

3- وقد أكد التقييم الخارجي لسياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020) ملاءمة نهجه الاستراتيجي المتبع فيها وطرح عددا من التوصيات، بما فيها توصية بأن يحدد **البرنامج** استراتيجيات لتعبئة موارد مالية وبشرية متسقة من أجل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشمل تكوين مجموعة من المستشارين المهنيين المعنيين بالشؤون الجنسانية؛ وتوصية تدعو إلى أن تشكل اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءا استراتيجيا من حوارات السياسات والبرامج على المستوى القطري والاستعراضات والخطط الاستراتيجية القطرية؛ وتوصية بإنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى معني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لضمان المساءلة عن تنفيذ السياسة.[7]

4- وتترسّخ هذه السياسة بشأن المساواة بين الجنسين بقوة في رؤية **البرنامج** ومهمته على النحو المبين في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2026 وإطاره للنتائج المؤسسية ونظامه للتتبع المالي وأولوياته وسياساته الشاملة. وتتواءم السياسة مع الحصائل الخمس والأولويات الشاملة الأربع المحددة في الخطة الاستراتيجية وتشمل آخر هذه الأولويات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2026)

الحصائل

1. قدرة الناس من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الملحة
2. تحسين حصائل التغذية والصحة والتعليم لدى الناس
3. تزويد الناس بسبل محسنة ومستدامة لكسب العيش
4. تعزيز البرامج والنظم الوطنية
5. تعزيز كفاءة الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وفعاليتها

5- وتتاح **للبرنامج** بصفته الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2020 فرصة فريدة لإثبات التزامه بأهداف العمل الإنساني والتنمية والسلام[8] من خلال برامج مفضية إلى تحول في المنظور الجنساني ومراعية لظروف النزاع تستفيد من الشراكات المحلية والاستراتيجية وتبني قدرة السكان المتضررين على الصمود وتكون استباقية في تناول العوامل التي تسبب وجود عدم المساواة

---

[3] الأمم المتحدة، 1945، *ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية*.

[4] الأمم المتحدة، 2015، *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*.

[5] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، *المهام الحكومية الدولية بشأن تعميم مراعا المنظور الجنساني*.

[6] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تعزيز مساءلة الأمم المتحدة* (خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة).

[7] برنامج الأغذية العالمي، 2020، *تقييم سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)*.

[8] تُعرف هذه الأهداف أيضا بالمحور الثلاثي الذي يشمل الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام التي تعمل معا من أجل تحقيق حصائل جماعية، انظر برنامج الأغذية العالمي ، 2019، *المحور الثلاثي: مساهمات البرنامج في السلام*. *Triple nexus: WFP's contributions to peace*. Problem with link

بين الجنسين أو تديمه في جميع مراحل العمر.[9] وتتوقع السياسة برامج تستفيد من نطاق تأثير **البرنامج** وحجم عملياته وتستند إلى فهم السياقات المحلية ويتم تعزيزها عبر جهات فاعلة محلية متمكنة.[10]

6- ويدعم **البرنامج** نهجا محوره الإنسان ويُشرك السكان المتضررين ويستفيد من آرائهم وأفضلياتهم وأولوياتهم بينما يعزز التنوع والإدماج والمساواة بين الجنسين. والتنوع هو مجموعة الاختلافات في الصفات التي يمكن أن تؤثر على احتمال استبعاد فرد أو مجموعة أفراد من تدخلات **البرنامج** أو إغفالهم فيها، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية وتجارب الحياة ونظم القيم. ويكون التنوع جليا في بعض جوانبه لكنه غير جلي في بعضها الآخر. ويعني احترام التنوع والإدماج تهيئة بيئة تضمن الحماية والإدماج وعدم التمييز واحترام حقوق جميع الأشخاص المتضررين. وسيساعد **البرنامج** على وضع آليات ملائمة وميسّرة تمكّن الأشخاص من تحديد معالم حياتهم وتوجه توفير المساعدة التي تأخذ في الاعتبار تطلعاتهم الطويلة الأجل وتلبي في الوقت نفسه احتياجاتهم العاجلة. وإضافة إلى ذلك، سيمنح **البرنامج** الأولوية للسلامة والكرامة ويتجنب الإضرار ويساعد على تيسير حصول جميع الأشخاص على الخدمات والمساعدات التي تناسب خياراتهم واحتياجاتهم وتراعيها، بالعمل مع الجهات الشريكة من أجل تحديد العقبات وتذليلها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

7- ويتضح من التحليل الذي وجّه وضع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) أن العالم لا يمضي في المسار الصحيح نحو القضاء على الجوع بحلول عام 2030. فقد بلغ عدد الأشخاص الذي يعانون من الجوع المزمن في العالم 650 مليون شخص في عام 2019 أي ما يمثل زيادة قدرها 43 مليون شخص مقارنة بعام 2014. وتناهز نسبة النساء والبنات من هؤلاء الأشخاص 60 في المائة.[11] وتدهور هذا الوضع تدهورا شديدا في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 إذ صُنّف نحو 811 مليون شخص على أنهم أشخاص يعانون من الجوع المزمن.[12] وتشير التوقعات الحالية إلى احتمال استمرار معاناة 660 مليون شخص من الجوع المزمن في عام 2030 مما ينم عن زيادة في عددهم قدرها 30 مليون شخص مقارنة بالعدد المتوقع قبل جائحة كوفيد-19.[13] ولم تتح في عام 2020 لملياري شخص أي لما يعادل شخصا واحدا من كل أربعة أشخاص في العالم سبل موثوقة للحصول على ما يكفي من الغذاء المغذي والمأمون.[14]

8- ويلفت التقاطع بين سوء التغذية وعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة على أساس الجنس والسن (بما يشمل جميع مراحل العمر) والإعاقة في جملة صفات أخرى،[15] الانتباه إلى المتطلبات التغذوية المختلفة في جميع مراحل العمر ويسلط الضوء على الطريقة التي تُظهر أو تديم بها النظم الغذائية الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتجذرة داخل المجتمعات وفيما بينها. وغالبا ما يكون للعلاقات بين الجنسين، بما في ذلك المعايير والتحيزات النابعة من الهياكل الاجتماعية التي تفضّل الولد باعتباره عائل الأسرة في المستقبل وتقلل من أهمية الاحتياجات التغذوية في مختلف مراحل عمر الإنسان وتنظر إلى النساء والبنات باعتبارهن عبئا على الأسرة حتى يغادرنها عند الزواج، تأثير على تحديد من هو الذي يعاني من الجوع داخل

---

[9] برنامج الأغذية العالمي، 2021، *استعراض التقدم في مجال تعميم الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات في خطة محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.*

[10] وفقا لخطة التوطين المحلي، يتطلب ذلك احترام القيادات والقدرات المحلية ودعمها وتعزيزها بما يشمل المنظمات التي تخضع لقيادة النساء والمنظمات التي ترتقي بالمساواة بين الجنسين على المستوى المحلي.

[11] وقائع عن المرأة والجوع – المنظمة العالمية للتوعية بقضايا الجوع – الأخبار عن الجوع في العالم.

[12] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2021: تحويل النظم الغذائية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة والأنماط الغذائية الصحيّة الميسورة الكلفة للجميع.*

[13] "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026)" (تخضع المسودة لموافقة المجلس التنفيذي عليها في دورته العادية الثانية في عام 2021).

[14] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2020، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2020: تحويل النُظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة*.

[15] التنوع هو مجموعة من الاختلافات في صفات تشمل على سبيل المثال لا الحصر الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية وتجارب الحياة ونظم القيم. ويكون التنوع جليا في بعض جوانبه لكنه غير جلي في بعضها الآخر.

الأسر.[16] وتشمل المعايير الاجتماعية والممارسات الثقافية الأخرى المساهمة في اختلال التوازن في الحصول على سبل ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها على سبيل المثال لا الحصر فرض القيود على حركة النساء والبنات؛ وعدم المساواة في إتاحة المعلومات والخدمات والتكنولوجيا وأسواق الأغذية المتغيرة؛ وعدم التكافؤ في سلطة اتخاذ القرار على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات؛ وتحمّل النساء والبنات أعباء الرعاية والأعمال المنزلية الكثيرة دون الحصول على أجر؛ وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد والتحكم فيها.

9- وتتزوج 12 مليون بنت، أي 23 بنتا كل دقيقة سنويا قبل سن الثامنة عشرة.[17] وتشير التقديرات إلى احتمال زيادة هذا العدد بما مقداره 13 مليون بنت بسبب جائحة كوفيد-19.[18] ويؤثر زواج الأطفال المبكر والزواج القسري في نمو البنات النفسي والاجتماعي والفكري والبدني. ويؤدي الزواج المبكر إلى التوقف عن الدراسة ويحد من سبل كسب العيش والفرص الوظيفية للبنت ويعزز استمرار حلقة متوارثة بين الأجيال لسوء التغذية الناجم عن الحمل المبكر والعزلة الاجتماعية وزيادة مخاطر العنف الجنساني. ولا يزال الحمل والولادة يمثلان السببين الرئيسيين للوفاة لدى المراهقات المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة.[19]

10- ويمكن للتمييز وعدم المساواة على أساس نوع الجنس الحد من فرص نفاذ النساء والبنات إلى المعلومات والمعارف وتكنولوجيا الاتصالات، مما يؤثر في قدرتهن على توقع الصدمات والتأهب لها والتكيّف مع التغييرات. وقد تقيّد هياكل السلطة غير المتكافئة مشاركتهن في صنع القرارات، وخصوصا على المستويات الاستراتيجية المتصلة بالنظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. ولا تستطيع حوالي مليار امرأة الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية الرسمية بسبب العقبات المستمرة التي تحول دون حصولهن على وثائق تحديد الهوية والهواتف المحمولة واكتساب المهارات الرقمية والإلمام بالأمور المالية.[20] وهذا الشكل من عدم المساواة يحد من حصول النساء والبنات على الأصول والموارد اللازمة للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والسياسية وتحكمهن فيها، والتحول إلى عناصر فاعلة اقتصادية بصفتهن الذاتية.

11- ويتعرض الرجال والأولاد أيضا للتمييز على أساس نوع الجنس ولقيود ينشأ معظمها عن معايير جنسانية صارمة وقائمة على أسس اجتماعية تتصل بالذكورة والسلطة الأبوية.[21] ويُعتبر الرجال والأولاد أيضا جهات فاعلة أساسية بوصفهم أصحاب مصالح ومستفيدين وشركاء أساسيين في إطار جميع الحوارات بشأن السياسات والبرامج وأنشطة التصميم والتنفيذ والرصد. وسيعمل **البرنامج** جنبا إلى جنب مع الرجال والأولاد والنساء والبنات لإعادة النظر في المعايير والقوالب النمطية والتحيزات الاجتماعية والثقافية التمييزية بهدف تشجيع تعزيز الإنصاف في تقاسم الموارد والمسؤوليات بين جميع الأفراد داخل الأسر وفي ميدان الحياة العامة. وبالتحديد، ينبغي أن تتاح للرجال والأولاد الفرصة للدعوة إلى المساواة بين الجنسين عن طريق عرض أشكال إيجابية للذكورة، بما في ذلك نماذج يُحتذى بها وتتعلق بالرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، والعمل كعوامل تحريك فردية للمعايير الاجتماعية ورسائل التغيير السلوكي داخل الأسرة والمجتمع المحلي وفي مجال السياسات.

---

(16) Inequality, Hunger, and Malnutrition: Power Matters - Issues in Focus (globalhungerindex.org).

(17) https://www.girlsnotbrides.org/about-child-marriage/؛ https://www.icrw.org/child-marriage-facts-and-figures/؛ إذا تواصلت الاتجاهات المسجلة قبل الجائحة، فسوف تتزوج 150 مليون بنت أخرى بحلول عام 2030 أي 15 مليون بنت في المتوسط كل سنة (اليونيسف، قاعدة البيانات بشأن زواج الأطفال، 2020).

(18) صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020، *التوقعات الجديدة للصندوق تشير إلى أثر كارثي على صحة النساء مع استمرار جائحة كوفيد-19*.

(19) منظمة الصحة العالمية، يناير/كانون الثاني 2020، *صحيفة وقائع عن حمل المراهقات*.

(20) https://btca-production-site.s3.amazonaws.com/documents/482/english_attachments/_Advancing_Womens_Digital_Financial_Inclusion_G20_GPFI.pdf?1606113263; https://www.g20-insights.org/policy_briefs/bridging-the-gender-digital-gap/; https://docs.gatesfoundation.org/Documents/WomensDigitalFinancialInclusioninAfrica_English.pdf

(21) يمكن أن يظهر هذا الشكل من التمييز على أساس نوع الجنس لدى الرجال والأولاد من خلال حصائل مثل تدني متوسط العمر المتوقع نتيجة لقلة سلوك التماس الرعاية الصحية أو لزيادة التعرض للعنف وتدني مستويات التعليم بسبب الخضوع للضغط من أجل الانضمام إلى القوى العاملة وإعالة الأسر في جملة أسباب أخرى.

12- ويتقوّض التقدم المحرز من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بسبب "العوامل الثلاثة" المتمثلة في النزاع وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19. وقد أدت جائحة كوفيد-19 بوجه خاص إلى مفاقمة عدم المساواة بصفة عامة، وهو ما أضر بشكل بالغ بالأشخاص الأشد فقرا:

1) تكشف أحدث الأدلة العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية عن وجود فجوة بين الجنسين في المعاناة من انعدام الأمن الغذائي بسبب الجائحة، إذ تعاني النساء من انعدام الأمن الغذائي أكثر من الرجال بنسبة 10 في المائة مقارنة بنسبة الفجوة البالغة 6 في المائة في عام 2019؛[22]

2) تضطلع النساء والبنات على الصعيد العالمي بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر أكثر من نظرائهن الذكور بثلاثة أضعاف، بما يشمل تحملهن الدور الرئيسي في الحصول على الأغذية وتحضيرها داخل الأسرة. وقد تفاقم عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بسبب زيادة تدابير الإغلاق المرتبطة بالجائحة التي أدت بأفراد الأسر إلى قضاء وقت أطول في الأكل والعمل والتعلم في المنزل؛[23]

3) زاد العنف الجنساني ضد النساء والبنات وغيرهن من الأشخاص المعرضين للخطر نتيجة لما صاحب جائحة كوفيد-19 من تدابير العزل والإغلاق وعوامل الإجهاد الاقتصادي والنفسي والاجتماعي والفرص المحدودة لتوافر الخدمات الاجتماعية المستجيبة. ووُصفت هذه الأزمة للعنف الجنساني الممارس خلف أبواب المنازل المغلقة "بجائحة الظل"؛[24]

4) تعتمد النساء على الأرجح على العمل غير المستقر في قطاع العمل غير الرسمي دون التمتع بحماية اجتماعية، بما في ذلك في القطاعات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالنظم الغذائية والأمن الغذائي والأنشطة المركزة على التغذية. ووفقا لما تشير إليه توقعات الأمم المتحدة سيُلقى بما مجموعه 47 مليونا آخر من النساء والبنات في قبضة الفقر المدقع في عام 2021 نتيجة للآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، مما يؤدي إلى انتكاس اتجاه التقدم المحرز على مدى عقود من الزمن.[25]

5) ما تزال النساء والبنات يتأثرن بشكل بالغ بتغير المناخ بسبب فرض القيود على أدوارهن كصاحبات مصلحة حيويات في إطار أنشطة إدارة الموارد والاستعداد وتخفيف الآثار؛ وانعدام مشاركتهن المجدية في منتديات صنع القرارات والقيادة بشأن السياسات والبرامج وأنشطة الاستجابة الطارئة المتصلة بالمناخ؛ ووجود معايير اجتماعية وثقافية تمنعهن من اكتساب مهارات البقاء على قيد الحياة مثل القدرة على السباحة أو قيادة السيارات ومن ارتداء ملابس تساعدهن على الركض والتسلق والتحرك خلال الأحوال الجوية القاسية والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات.

6) تُضخّم سياقات النزاع ظاهرة عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها وتزيد تعرض النساء والبنات لخطر المعاناة من الفقر المدقع والجوع والتشرد والبطالة واعتلال الصحة والعنف الجنسي والعنف الجنساني نتيجة لعدم مشاركتهن بصورة مجدية في صنع القرارات كأفراد داخل الأسرة وفي المجتمع.

---

[22] الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي، 2021، *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: تحليلات مشتركة من أجل قرارات أفضل*.

[23] MenCare. 2021. *State of the World's Fathers 2021: Structural Solutions to Achieve Equality in Care Work*. State of the World's Fathers 2021: Structural Solutions to Achieve Equality in Care Work – MenCare (men-care.org)

[24] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *الجائحة الخفية: العنف ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-19*) (موقع شبكي).

[25] التقييم المؤسسي الطارئ لاستجابة **البرنامج** لجائحة كوفيد-19، ملخص الأدلة 7: الشواغل الشاملة.

الغايات والأولويات وعوامل التمكين الأساسية

13- تعتمد سياسة المساواة بين الجنسين (2022-2026) نهجا متدرجا بما يتماشى مع التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب الوارد في خطة عام 2030 وآخر الاتجاهات والمناقشات العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛[26]،[27] وتعزز مساءلة المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** من خلال تزويدها بالتوجه المؤسسي الاستراتيجي لمساعدتها على تحديد التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وتعرض نظرية منقحة للتغيير تشدد على الروابط بين العمليات التنظيمية وغايات السياسة التي تستهدف تعزيز التغيير المفضي إلى التحوّل؛[28] وتحدد الشروط اللازمة ليواصل **البرنامج** التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق برامجه وعملياته. وتؤكد السياسة أن الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل مستدام سيتحقق عن طريق الأعمال التي يلتزم **البرنامج** مع الجهات الشريكة بالاضطلاع بها في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية والعمليات القطرية. **وستطبَّق السياسة من خلال تحقيق الغايات الثلاث التالية:**

أولا- الإنصاف في الحصول على سبل ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها

ثانيا- إحراز تقدم في الارتقاء بالمساواة بين الجنسين عن طريق التصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين

ثالثا- التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

14- وسيواصل البرنامج الاستثمار في **استراتيجية ثنائية المسار تعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني** النهج الأساسي لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في جميع سياسات **البرنامج** وبرامجه وتشمل فيها **الإجراءات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين** تدابير تستجيب للاحتياجات التي تحدَّد عن طريق التحليل الجنساني ولا يمكن تلبيتها من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني فقط. ويوجه التحليل الجنساني تطبيق الاستراتيجية الثنائية المسار في سياق معين مع مراعاة احتياجات جميع أصحاب المصلحة وفرصهم وتجاربهم المختلفة؛ وأفضل الطرق لضمان أن يشارك مختلف الأشخاص الذين يعمل **البرنامج** معهم مشاركة منصفة ومجدية؛ والأولوية التي قد تُمنح للقانون العرفي على القانون الدستوري من جانب بلد محدد أو منطقة محددة داخل بلد معين أو جماعة إثنية أو جماعة أخرى محددة، وخصوصا فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين والممارسات الضارة؛ وأنسب تصاميم البرامج ومنهجيات التنفيذ التي تقر بالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي سينفَّذ فيه تدخل معين. ويؤدي التحليل الجنساني الشامل والمراعي لظروف النزاع على الأرجح إلى تنفيذ تدخلات ذات أثر طويل الأجل إذا استخدم استراتيجية **البرنامج** الثنائية المسار استجابة للاحتياجات والفرص والتجارب الفريدة للسكان المتضررين.[29]

15- وستعزَّز الاستراتيجية الثنائية المسار عند الاقتضاء بتطبيق نهج ***يفضي إلى التحوّل في المنظور الجنساني*** ويسمح بتركيز مبادرة أو برنامج أو سياسة أو نشاط على تحويل العلاقات غير المتساوية بين الجنسين عبر تدخلات تعيد النظر في المعايير والتحيزات والقوالب النمطية التمييزية الخاصة بنوع الجنس بهدف النهوض بتقاسم السلطة والتحكم في الموارد وصنع القرارات وعبء العمل ودعم تمكين جميع الأشخاص، وخصوصا النساء والبنات. وسيؤدي تحليل العقبات الهيكلية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المؤثرة في حصول الفرد على الموارد والخدمات وحقه في الحصول عليها واستخدامه للوقت، بما في

---

[26] على سبيل المثال، *انتلافات العمل: خطة عالمية لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين* الصادرة عن منتدى جيل المساواة والداعية إلى تسريع وتيرة العمل على المواضيع الستة التالية: العنف الجنساني؛ والعدالة والحقوق الاقتصادية؛ والاستقلال البدني والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والعمل النسائي من أجل العدالة المناخية؛ والتكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين؛ والحركات والقيادات النسائية. ويدعو عقد الأمم المتحدة للعمل إلى تسريع إيجاد حلول مستدامة لجميع التحديات الكبرى في العالم انطلاقا من الفقر وقضايا المساواة بين الجنسين ووصولا إلى تغيُّر المناخ وعدم المساواة وسد الفجوة المالية (https://www.un.org/sustainabledevelopment/decade-of-action/).

[27] *توصيات المجلس الاستشاري للمساواة بين الجنسين الصادرة في عام 2021 والموجهة إلى قادة مجموعة الدول السبع*.

[28] انظر تقييم سياسة المساواة بين الجنسين للاطلاع على قائمة شاملة بالتوصيات، على الموقع الإلكتروني التالي:
https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000116480.

[29] "سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2)، الفقرة 16.

ذلك الوقت المكرس للاضطلاع بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتعبيره عن رأيه ومشاركته في صنع القرارات إلى تحديد الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية والأنشطة الضرورية للارتقاء بالتغييرات المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني.

16- وتبين نظرية التغيير المعروضة في هذه السياسة (الشكل 1) فهم **البرنامج** للدور المحوري لهدف التنمية المستدامة 5، وهو "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والبنات"، في المساهمة في تحقيق نتائج مستدامة في إطار الهدفين 2 و17. وعلاوة على ذلك، تعترف نظرية التغيير بما للمعايير الاجتماعية والثقافية من دور مؤثر في تحديد كيفية استفادة النساء والبنات والرجال والأولاد والفئات المهمشة من الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتوقيت ذلك في مختلف السياقات.

الشكل 1

سياسة المساواة بين الجنسين (2022-2026)
نظرية التغيير

على مستوى نظم البرنامج وعملياته:

- دمج فهم مشترك للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتجسيده
- إدراج تطبيق الأدوات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتحليلات الجنسانية والبيانات المصنفة واستخدامها بشكل منهجي

على مستوى موظفي البرنامج وشركائه:

- إدراك دور الإجراءات المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني في توسيع نطاق تأثير الاستراتيجية الثنائية المسار وزيادة استدامتها من أجل إحراز التقدم في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين
- المساءلة وفقا لأسمى معايير العناية الواجبة، مع ضمان الإنصاف والشمول في التدخلات من أجل إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة

يتطلع البرنامج إلى عالم خال من الجوع تتحقق فيه المساواة للجميع في الفرص والحصول على الموارد والتأثير في القرارات التي تحدد معالم حياتهم، بما في ذلك كأفراد داخل الأسرة وضمن المجتمع المحلي والمجتمع ككل

الهدف:

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغايات:

الإنصاف في الحصول على سبل ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها	**إحراز تقدم في الارتقاء بالمساواة بين الجنسين عن طريق التصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين**	**التمكين الاقتصادي للنساء والبنات**

الأولويات:

المشاركة المعززة والمنصفة	**تعزيز القيادة وصنع القرارات**	**تحسين الحماية لضمان السلامة والكرامة وإتاحة الفرص المجدية**	**اتخاذ إجراءات تفضي إلى التحوّل وترتبط بتغيير المعايير الاجتماعية والسلوك**

عوامل التمكين الأساسية:

ضمان جمع بيانات شاملة وتحليلها واستخدامها	**الاتساق في رصد نتائج المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها وتقييمها**	**بناء قدرة المؤسسات والأفراد على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين**

ضمان الموارد البشرية والمالية الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**ضمان المساءلة عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع مستويات البرنامج**	**إرساء شراكات متنوعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**	**أنشطة التواصل والدعوة المستمرة للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**

17- **الإنصاف في الحصول على سبل ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها:** تسلّم هذه الغاية بالدور الأساسي لجميع المستفيدين من خدمات **البرنامج**، بمن فيهم النساء والبنات، باعتبارهم شركاء في تصميم كل التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها. وسيؤدي توسيع نطاق النُهج التحليلية المعتمدة في **البرنامج** كي تراعي ديناميات توزيع الأغذية داخل الأسر وأدوات القياس النوعي إلى تعزيز الأسلوب المنهجي الذي يتبعه **البرنامج** في تحديد ومعالجة العقبات التي يواجهها مختلف الأشخاص في سعيهم إلى الحصول على وسائل ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها. وستولى عناية خاصة للنهوض بالإجراءات والتكنولوجيات الرامية إلى توفير الوقت وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل تحسين سبل كسب العيش وحماية التنوع البيولوجي وإعادة توزيع أعباء الأعمال غير المدفوعة الأجر الواقعة على النساء والبنات. ويستهدف **البرنامج** في إطار هذه الغاية ضمان انتفاع جميع الأشخاص المختلفين الذين يعمل معهم

إشراك الرجال بوصفهم عناصر فاعلة رئيسية

أدى إشراك الرجال بوصفهم جهات فاعلة رئيسية في دولة فلسطين حيث كانت أنشطة التغذية تُعتبر تقليديا أعمالا تضطلع بها المرأة إلى تحسين حصائل المشاريع، بما في ذلك زيادة وعي النساء والرجال على السواء بالشواغل المتعلقة بالتغذية والمساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في أنشطة المشاريع.

بالتدخلات المرتبطة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام على نحو منصف والتحكم فيها والاستفادة منها في جميع مراحل العمر. وستشمل الإجراءات ما يلي:

- ضمان تصميم الأنشطة المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها ورصدها من خلال التواصل مع المستفيدين الممثلين لجميع المستفيدين وتنظيمها في فترات ومواقع تيسر مشاركة جميع الأشخاص؛
- ضمان أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات والتجارب الفردية المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية لدى كل فرد من أفراد الأسرة وجميع مراحل العمر في إطار جمع البيانات وتحليلها واستخدامها؛
- توفير التدريب وتنمية المهارات لتعزيز حصول النساء على الأراضي وإنشاء الأصول وتحسين القدرة الإنتاجية بهدف تقليل الوقت المكرس لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وبناء ربحية منظمات المنتِجات صاحبات الحيازات الصغيرة؛
- الاعتراف بزيادة المخاطر التي ترتبط بالأمن الغذائي وتتعرض لها النساء والبنات ومختلف الأشخاص الآخرين والفئات السكانية الأخرى في بيئات يهدَّد فيها التماسك الاجتماعي أو تشهد نزاعا مدنيا أو حدثت فيها كارثة بيئية والتصدي لهذه المخاطر باتخاذ إجراءات موجهة؛
- تعزيز النُهج المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني في الأطر الوطنية لوضع القواعد والمعايير وهياكل الحوكمة والنظم والخدمات وكذلك في التقييمات والدراسات الوطنية من خلال المشاركة في السياسات والإصلاح والاستثمار في قدرات القطاع العام وتقديم الدعم التقني.

18- **إحراز تقدم في الارتقاء بالمساواة بين الجنسين عن طريق التصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين.** يعترف **البرنامج** بأن العقبات المؤثرة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متجذرة بعمق في المعايير والتقاليد والقوالب النمطية والسلوكيات والتحيزات الواعية وغير الواعية الاجتماعية والثقافية وفي الأبعاد المتقاطعة للفقر والإقصاء. وفي الماضي تسببت الشواغل بشأن الابتعاد عن المهمة الأساسية في أن يتَّبع **البرنامج**، وعلى غرار عدة منظمات أخرى، جانب الحذر عند مواجهة نظم قيم معيارية واجتماعية وثقافية مترسخة الجذور. على أنه يبدو من الواضح في عام 2021 أن إحراز تقدم في تحقيق الأمن الغذائي تعرقله ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين التي يجب بالتالي معالجتها تحقيقا لذلك. وقد دفعت الأدلة على ركود التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين منذ اعتماد منهاج عمل بيجين لعام 1995 والأهداف الإنمائية للألفية إلى جانب تفاقم الوضع بسبب جائحة كوفيد-19 **بالبرنامج** إلى تولي الدور المهم الذي سيؤديه التقدم المحرز من أجل بلوغ هدف التنمية المستدامة 5 بالنسبة لتحقيق نتائج ناجحة في إطار هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وللحوار بشأن السياسات وتعزيز القدرات القطرية على جميع المستويات دور لا يُستهان به في حفز التفكير في المعايير والسلوكيات الاجتماعية، التي تدعم التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين أو تثني عن إحرازه، والاستجابة لها. وسيكون العمل مع الحكومات الشريكة على المستويين الوطني ودون الوطني أساسيا لضمان تعزيز القدرات وتهيئة بيئات مواتية (مثل الأطر القانونية والتنظيمية والسياسية والبرامجية) من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين. ويكتسي فهم طريقة تقاطع العوامل وتفاعلها والاعتماد على هذا الفهم لتوجيه تصميم البرامج وتنفيذها أهمية محورية كي يكون **البرنامج** قادرا على النهوض بتحقيق نتائج منصفة للجميع. وتهيئ إزالة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين الظروف اللازمة للاستجابة عن طريق رسائل وإجراءات تتصل بتمكين مختلف النساء والبنات والرجال والأولاد من الارتقاء بنشاط بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل العمر. وسيلتزم **البرنامج** في إطار هذه الغاية بتحديد الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وتصميم نُهج ابتكارية لإزالة العقبات التي تحد من الاعتراف بالأفراد كمستفيدين وأصحاب مصالح وشركاء بصفتهم الذاتية. وسيشمل ذلك الاستفادة مما يلي:

الاستفادة من أنشطة التغذية المدرسية

سُجلت زيادة بنسبة 35 في المائة في معدلات التحاق البنات بمدارس التعليم الثانوي في عام 2020 وحده في أفغانستان بفضل العمل مع الآباء من أجل تعبئة الدعم المجتمعي لأنشطة التغذية المدرسية وربط التغذية المدرسية بالتحاق البنات بالمدارس.

- برامج التغذية المدرسية لتعزيز التحاق البنات بالمدارس والمواظبة على الدراسة والتعلم والإلمام بالمهارات الحياتية، مما يحسن فرصهن لكسب العيش في المستقبل بالحد في الوقت ذاته من الممارسات الثقافية الضارة مثل زواج الأطفال المبكر والزواج القسري والحمل المبكر؛ ويمكن لإدماج الأبعاد الصحية والتغذوية الأخرى في برامج التغذية المدرسية، مثل التثقيف المتصل بالصحة الجنسية والإنجابية، أن يفضي بصفة خاصة إلى إحداث تحول؛
- دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تمكين المزارعات من اكتساب مكانة منصفة في مناصب صنع القرارات والقيادة في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية، بما يشمل الحصول على التكنولوجيا والأصول الإنتاجية والخدمات المالية؛
- البرامج الخاصة بسياقات النزاع والسلام لضمان مشاركة المرأة ومساهمتها كجهة فاعلة على قدم المساواة مع الرجل في الحوارات بشأن السلام وما يرتبط بها من برامج إنسانية وبرامج لتحقيق السلام على المستويين المحلي والوطني حيث يكتسي إدراج آليات لتقديم التعقيبات مراعية للاعتبارات الجنسانية في البرامج الإنسانية وبرامج الاستجابة للطوارئ أهمية محورية لتوفير الدعم الحاسم لضحايا العنف الجنساني؛
- برامج التغذية كفرص للتوعية تمكّن الرجال والأولاد من تحديد أدوارهم في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مثل شراء الأغذية وتحضيرها وتوزيعها داخل الأسرة حسب المتطلبات التغذوية الفردية؛
- البرامج القائمة على التحويلات النقدية لاستهلال الحوار بشأن أساليب التواصل غير العنيف واستراتيجيات التكيّف التي تخفف وطأة العنف الجنساني وغيره من الممارسات الضارة داخل الأسر والمجتمعات.

19- **التمكين الاقتصادي للنساء والبنات:** يتطلب الارتقاء بالتمكين الاقتصادي للنساء والبنات زيادة الوعي بإمكانياتهن الاقتصادية المحصورة بسبب التفاوت في مستويات التمتع بالحقوق القانونية والحصول على الوثائق القانونية؛ وصعوبة الوصول إلى الأصول الإنتاجية والخدمات المالية والتكنولوجيا؛ وتحمّل أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ ونقص التمثيل في الميادين القيادية والسياسية؛ واستمرار العنف الجنساني. ويعترف **البرنامج** بالدور المهم الذي يضطلع به الرجال والأولاد بوصفهم شركاء وقادة في حفز الحوار وإتاحة الفرص للنساء والبنات للمشاركة المجدية والتنافسية باعتبارهن جهات فاعلة اقتصادية بصفتهن الذاتية. وإذ توسّع جائحة كوفيد-19 الفجوة العالمية بين الجنسين من 99.5 سنة في عام 2019 إلى 135.6 سنة في عام 2020،[30] فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتاح لجميع الأشخاص فرص متكافئة للاستفادة من أنشطة التدريب لاكتساب المهارات وبيئات العمل الشاملة الضرورية للتحوّل من العمل غير المستقر في القطاع غير الرسمي إلى العمل في القطاع الرسمي وأداء أدوار مقابل أجور أفضل على قدم المساواة مع الأقران. وما زال العديد من الأشخاص، بمن فيهم النساء والبنات، يواجهون عقبات منتشرة تحول دون حصولهم على التكنولوجيا والخدمات المالية والتأمين ضد المخاطر.[31] وسيدعم **البرنامج** في إطار هذه الغاية الإنصاف في الحصول على التكنولوجيا، بما في ذلك الخدمات المالية، لتعزيز التمكين الاقتصادي عبر برامج تستهدف ما يلي:

تمكين المرأة

قدم برنامج تعزيز الأمن الغذائي والتغذية تحويلات نقدية إلى النساء في منطقة كوكس بازار في بنغلاديش من خلال نهج متكامل للحد من الفقر يسّر مشاركة النساء في التدريب على كسب العيش وجماعات الادخار والحوار مع زعماء القرى.

- استكشاف التغذية الملائمة والمتوازنة مثل التدريب لتمكين العاملين المعنيين بالدعم المجتمعي من جمع البيانات الرقمية والمعلومات عن أسعار سلسلة القيمة الغذائية وأنشطة التسويق ورصدها؛

[30] المنتدى الاقتصادي العالمي، *التقرير العالمي بشأن الفجوة بين الجنسين لعام 2021*. (weforum.org) .

[31] منظمة الخطة الدولية. *تجسير الفجوة الرقمية الجنسانية*. (موقع شبكي).

- بناء القدرة على الصمود، مثل الدور الحاسم للنساء والبنات في إدارة الموارد الطبيعية في إطار نظم الإنذار المبكر وجهود الإنعاش، بما في ذلك ما يتعلق بالمياه والأشجار والتربة والمحاصيل؛ وأساليب تجفيف الإمدادات الغذائية وتخزينها وتغليفها؛
- تكوين مهارات متصلة بالسوق عن طريق أنشطة الغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل إنشاء الأصول مثل إرساء ضمانات تسمح بإتاحة الخدمات المالية والأصول الإنتاجية والميزنة واكتساب الدراية المالية الرقمية؛
- اعتماد ابتكارات في قطاعات مثل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والتأمين لتعزيز القدرة التنافسية لسبل كسب العيش لدى النساء والبنات؛
- ترسيخ الاتصالات والدعوة والتوعية المراعية للمنظور الجنساني في أنشطة التمكين الاقتصادي مثل استخدام التكنولوجيات القائمة على الرسائل النصية القصيرة والتطبيقات فيما يتصل بالعنف الجنساني والصحة الجنسية والإنجابية ومتطلبات المغذيات في جميع مراحل العمر وأسعار السوق وعمليات الحصاد المرتبطة بالمحاصيل الموسمية والتدريب لاكتساب مهارات ريادة الأعمال والمشاركة في سلسلة القيمة وأدوات الإدارة المالية ومعلومات أخرى.

20- وتتبلور الغايات الثلاث لسياسة المساواة بين الجنسين أكثر من خلال **أربعة مجالات ذات أولوية**، هي: **المشاركة المعززة والمنصفة؛ وتعزيز القيادة وصنع القرارات؛ وتحسين الحماية لضمان السلامة والكرامة وإتاحة الفرص المجدية؛ والإجراءات التحويلية بشأن المعايير الاجتماعية والتغيير السلوكي**. وهذه هي العناصر الأساسية لنهج **البرنامج** المتبع لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل غاية من غايات السياسة. وفضلا عن ذلك، يمثل كل مجال من المجالات الأربعة ذات الأولوية نقطة انطلاق مستقلة لاتخاذ إجراءات تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتفضي إلى تحوّل في المنظور الجنساني. وتصف هذه الأولويات الأربع الطرق التي سيتبعها **البرنامج** لتنفيذ عملياته على جميع المستويات وتشدد على المكونات الأساسية للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيقتضي تطبيق الأولويات الأربع بفعالية جمع بيانات نوعية وكمية وتحليلها واستخدامها بشكل منهجي لتوجيه البرامج. وهذه المجالات ذات الأولوية مترابطة ومتكاملة وأساسية لتحقيق كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

1) **المشاركة المعززة والمنصفة** – ضمان تصميم تدخلات **البرنامج** وتنفيذها ورصدها بمشاركة جميع الأشخاص أي النساء والبنات والرجال والأولاد والفئات المهمشة مشاركة منصفة ومجدية. والمشاركة المنصفة[32] مبنية على فهم لأسباب عدم المساواة الهيكلية[33] والعقبات التي تحول دون إسماع صوت بعض الأفراد وتعزيز فرص محددة للحوار المجدي والمنهجي.[34] ويسلّم **البرنامج** بأن عدم مشاركة الرجال في بعض الحالات في أدوار الرعاية غير المدفوعة الأجر وغير التقليدية مثل تقديم الرعاية والطهي والتنظيف مسألة قد تكون متأصلة في معايير اجتماعية تحدد الذكورة ضمن سياق معين. وقد أثبتت التجارب أن من الأساسي بناء الثقة بين الأشخاص الذين يعمل معهم **البرنامج** إلى جانب اتخاذ إجراءات فعالة وشاملة لإقناع القادة ومجتمعاتهم المحلية. وهذا أمر ضروري لضمان المشاركة المنصفة وإتاحة الفرص المستدامة والآمنة للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. وسيطبّق **البرنامج** بالتالي منهجيات شاملة وقائمة على المشاركة ومفضية إلى تحول في المنظور الجنساني لتعزيز التفكير والحوار والتغيير، وخصوصا بالعمل مع الرجال

---

[32] يعني توخي الإنصاف تحقيق العدل بين جميع الأشخاص بصرف النظر عن الجنس أو السن أو الإعاقة أو العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو تجارب الحياة أو نظم القيم. *مجموعة أدوات **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين*.

[33] تقوم أسباب عدم المساواة الهيكلية على صفات تشمل على سبيل المثال لا الحصر الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية.

[34] تتواءم الأولوية 2 مع سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة التي تشير إلى "الانخراط المنهجي مع السكان المتضررين، وفي مجال تدابير المساءلة الداخلية والخارجية والإدماج ... ضمان أن يكون للمجتمعات المحلية المتضررة، وخاصة الأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر، دور في تشكيل وإرشاد العمل الإنساني والإنمائي، بصرف النظر عما إذا كان **البرنامج** قد نفذ ذلك أو سمح به من خلال دعم الحكومات والجهات الشريكة وتعزيز قدراتها، "*سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة*" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).

والأولاد لأنهم يضطلعون بدور حاسم في دعم مشاركة النساء والبنات المنصفة في البرامج الخاصة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام في إطار كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

2) **تعزيز القيادة وصنع القرارات** – ضمان تصميم تدخلات **البرنامج** وتنفيذها ورصدها على نحو يمكّن جميع الأشخاص، وخصوصا النساء والبنات، من المشاركة في أنشطة صنع القرارات والقيادة وتمثيلهم فيها بما يتناسب مع أعدادهم. ويدعم **البرنامج** تقرير المصير حتى يتمتع الناس بقدرة معززة على الاضطلاع بأدوار القيادة واتخاذ القرارات بشأن احتياجاتهم وفرصهم الشخصية والاحتياجات والفرص على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في إطار العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وسيكون من الضروري العمل مع مختلف الجهات الشريكة الدولية والوطنية والمحلية التي تضم الرجال والأولاد لتحقيق التحوّل في المواقف والسلوك فيما يتصل بتعزيز إتاحة فرص القيادة وصنع القرارات لجميع الأشخاص في إطار كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

3) **تحسين الحماية لضمان السلامة والكرامة وإتاحة الفرص المجدية** – ضمان تصميم تدخلات **البرنامج** وتنفيذها ورصدها على نحو ينهض بمبادئ الحماية التي تتمثل في سلامة جميع الأشخاص وكرامتهم وإتاحة الفرص المجدية لهم ومساءلتهم وتمكينهم. ويعترف **البرنامج** بالمعايير الهيكلية وديناميات القوى التي تضعِف النساء والبنات والأشخاص المعرضين للخطر وتعرضهم للتمييز وتؤجج العنف الجنساني كوسيلة لفرض قوة شخص وسيطرته على شخص آخر وكسلاح حرب في بيئات تعاني من عدم الاستقرار وكاستراتيجية اقتصادية تتجلى من خلال زواج الأطفال المبكر والزواج القسري وكآلية سلبية للتكيّف في فترات الأزمات الشديدة. ويجب إدراج منع العنف الجنساني عبر تحديد دوافعه والتصدي لها في جميع مجالات تدخل **البرنامج**. وسيعمل **البرنامج** مع الرجال والأولاد لضمان تمثيل آراء النساء والبنات والأشخاص المعرضين للخطر وأولوياتهم وتجاربهم وفرصهم في الحوارات والأنشطة المرتبطة بالحماية على المستويين الوطني ودون الوطني في سياق الأنشطة الخاصة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام في ظل كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

4) **اتخاذ إجراءات تحويلية بشأن المعايير الاجتماعية والتغيير السلوكي** – ضمان استخدام استنتاجات التحليلات الجنسانية على المستوى القطري في إطار تدخلات **البرنامج** لتوجيه تصميم إجراءات تحويلية تتصدى لأسباب عدم المساواة الهيكلية والمعايير الاجتماعية التقييدية من أجل حفز التغييرات في السلوك. وسيعمل **البرنامج** مع الجهات الشريكة المحلية والوطنية والدولية لتدعيم آراء مختلف الأشخاص المستفيدين من خدماته وقدرتهم على التصرف والقيادة من خلال إزالة العقبات المؤثرة في قدرتهم على التعبير عن تأييدهم لتقرير المصير والاضطلاع بدور القيادة كأفراد وممثلين متساوين للأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل. وسيساعد **البرنامج** على وضع آليات ملائمة وميسّرة تسمح بالتفكير في المعايير والقيم والسلوكيات الاجتماعية وإعادة تحديدها لدعم الحوارات والبرامج السياسية الشاملة والمنصفة بشأن الأدوار والفرص لجميع الأشخاص المتضررين كأفراد في المجتمعات. وقد يكون فهم الطريقة التي يمكن من خلالها للتغيير في المعايير والسلوكيات الاجتماعية أن يدعم تنمية رأس المال البشري في جميع الميادين عاملا محركا محوريا لتعزيز القدرات القطرية والمشاركة السياسية ونمو الاقتصاد وازدهاره. ويعتبر السعي إلى اتخاذ إجراءات تحويلية في المعايير والسلوكيات الاجتماعية عنصرا مكملا وأصيلا في الوقت ذاته لتحقيق كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

21- وتقر هذه السياسة بضرورة تحديد نقاط انطلاق جنسانية واضحة وذات بعد استراتيجي من أجل التغيير التنظيمي والقيادة يمكن من خلالها للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وموظفي **البرنامج** في جميع أنحاء العالم اتخاذ الإجراءات. ويشمل ذلك اعتماد إطار تحليلي أوسع نطاقا يدمج فهما للأبعاد المتقاطعة للخصائص الاجتماعية والديمغرافية المتعددة المؤثرة في قدرة الأشخاص على تلبية المتطلبات التغذوية الفردية والأسرية. ويعترف **البرنامج** بأن النساء والرجال والبنات والأولاد ليسوا مجموعات

متجانسة[35] وأن احتياجاتهم وأولوياتهم وفرصهم وتجاربهم تختلف باختلاف العوامل والأوضاع البيولوجية والمادية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وستصاحب أدوات ومنتجات معرفية وموارد بشرية وأنشطة تدريبية **عوامل التمكين الأساسية** المحددة في هذه السياسة، مما يؤكد أهمية التعاون والتنسيق ومواءمة الالتزام للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من جانب **البرنامج** وعن طريقه. وفيما يلي عوامل التمكين الأساسية:

أ) ضمان جمع بيانات شاملة وتحليلها واستخدامها

ب) الاتساق في رصد نتائج المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها وتقييمها

ج) بناء قدرة المؤسسات والأفراد على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين

د) ضمان الموارد البشرية والمالية الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ه) ضمان المساءلة عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع مستويات البرنامج

و) إرساء شراكات متنوعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ز) أنشطة التواصل والدعوة المستمرة للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

22- **ضمان جمع بيانات شاملة وتحليلها واستخدامها**: عندما يضطلع **البرنامج** بدور قيادي في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها سيسعى إلى تحويل البيانات الموثوقة المصنفة حسب الجنس والسن والإعاقة إلى معلومات ومعارف صالحة للاستخدام توجه اتخاذ قرارات وإجراءات استراتيجية بما يلبي على أفضل وجه مجموعة متنوعة من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية.[36] ويجب أن تخرج الجهود الرامية إلى تحديد الاحتياجات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية على المستوى الأسري عن المنهجيات التقليدية لجمع البيانات المركزة على "رب الأسرة" وأن تركز بدلا من ذلك على ديناميات الأمن الغذائي والتغذية داخل الأسرة وعلى الاستفسارات عن ماهية الأمور وتوقيتها وكميتها والشخص المعني بها فيما يتعلق بالتحكم في الاستهلاك الغذائي لكل فرد من أفراد الأسرة في كل وجبة وكل يوم، على أن يؤخذ في الحسبان الجنس والسن (مع مراعاة أبعاد دورة الحياة) والإعاقة. ويعد تحويل البيانات المصنفة أو البيانات داخل الأسرة إلى تصاميم برمجية وأساليب منهجية لبنة أساسية **للبرنامج** في تحقيق التحوّل في العلاقات بين الجنسين وبحث تأثير عدم المساواة بين الجنسين في البرامج الخاصة بالنظام الغذائي والأمن الغذائي والتغذية. وسيكتسي العمل مع الحكومات والجهات الشريكة الأخرى من أجل تبادل البيانات المصنفة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية وبناء القدرات ذات الصلة أهمية محورية لإعداد قاعدة من الأدلة على مساهمة **البرنامج** في الارتقاء بالمساواة بين الجنسين. ويتطلب قياس الإجراءات المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني على نحو مجد جمع بيانات نوعية وكمية وتحليلها واستخدامها كأساس لتحسين فهم أسباب عدم المساواة وتحديدها والتصدي لها. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والإعاقة والصفات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى وتحليلها واستخدامها حيثما أمكن ذلك وحسب مقتضى الحال؛
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات المحلية والوطنية وإرساء الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية المحلية ومعاهد البحوث الوطنية لجمع بيانات نوعية وكمية عالية الجودة وإجراء تقييمات وتحليلات لعدم المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية.

23- **الاتساق في رصد نتائج المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها وتقييمها: تقر** هذه السياسة **بأهمية دور أنشطة الرصد والإبلاغ والتقييم المتسقة والدقيقة** في تحديد نتائج **البرنامج** المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وفهمها والإبلاغ بها إلى جانب إعداد قاعدة

[35] لا يمكن اعتبار جميع النساء والبنات والرجال والأولاد متماثلين عند تحليل التصميم في **البرنامج**. وسيؤدي تجميع الأفراد على أساس جنسهم البيولوجي إلى افتراضات غير دقيقة بشأن احتياجاتهم.

[36] الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026).

من الأدلة على الدروس المستخلصة والمنتجات المعرفية المرتبطة بها لتوجيه وضع البرامج في المستقبل. وبالأخص، تستهدف هذه السياسة إعداد مسار للإبلاغ عن النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين يوائم النتائج الميدانية مع الأهداف المؤسسية الخاصة بالمساواة بين الجنسين على أرفع مستوى. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- وضع ونشر إطار لقياس نتائج المساواة بين الجنسين يرسم سلسلة النتائج المحددة والقابلة للقياس والتحقيق والمناسبة والمحددة المدة بين أنشطة تحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى القطري ومؤشرات المساواة بين الجنسين الواردة في إطار النتائج المؤسسية.

24- **بناء قدرة المؤسسات والأفراد على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين:** تعترف هذه السياسة بالأهمية الحاسمة لاستمرار الاستثمار في بناء قدرات الموظفين والجهات الشريكة والمستفيدين وتعزيزها بالتركيز على تكوين الخبرات والمهارات المتعلقة بالنُهج المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني وفهم هذه النُهج. ويضطلع **البرنامج** بدور قيادي في إطار عمليات الاستجابة الإنسانية على الصعيد العالمي. والاستفادة من هذا المركز في تشجيع سائر الجهات الفاعلة الإنسانية وهيئات التنسيق على تعزيز القدرات التقنية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين والموارد المرتبطة بها ستضمن أن تراعي عمليات الاستجابة للطوارئ اعتبارات نوع الجنس وتدمج الإجراءات المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني عند الاقتضاء. ويجب أن تكون الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين متسقة بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والوحدات التقنية وأن تتأصل في الواقع الميداني وتجسده. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- تحديث خطة تنمية القدرات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميمها على الموظفين والمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والجهات الشريكة الإنمائية التي تشمل الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمستفيدين أي مختلف النساء والرجال والبنات والأولاد الذين يعمل معهم **البرنامج**.

25- **ضمان الموارد البشرية والمالية الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** يقر **البرنامج** بأن إحراز التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين يستغرق فترة أطول من المدخلات والأنشطة التقنية المعتادة. وتقتضي نظرية تغيير السلوك التي يرتكز عليها تحوّل المعايير الاجتماعية والتصدي للقوالب النمطية والممارسات التمييزية والتحيزات الواعية وغير الواعية القائمة على نوع الجنس المتأصلة الجذور إتاحة والتزام مجموعة مخصصة ومتسقة من المستشارين المؤهلين المعنيين بالشؤون الجنسانية الذين يمكنهم أن يستهلوا الحوارات والإجراءات المفضية إلى التحوّل ويظلوا موجودين أثناء تطورها وترسخها. ومع ازدياد التركيز على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين من جانب الجهات الشريكة **للبرنامج**، ستسترشد هذه السياسة بتقييم واقعي للمتطلبات البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها بفعالية على المستويين العالمي والإقليمي وعلى مستوى المكاتب القطرية. وتمشيا مع استنتاجات تقييم سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)، سيتخذ **البرنامج** في عام 2022 خطوات تضمن إنشاء وحدات معنية بالشؤون الجنسانية في المكاتب الإقليمية يرأسها موظفون معيّنون بعقود محددة المدة في الرتبة ف-4 أو الرتبة ف-5 أو رتبة مماثلة. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- إعداد وضمان الدعم الإداري لخطة للتنفيذ وتوفير الموارد ستوجه المخصصات والالتزامات اللازمة من الموارد البشرية والمالية لتنفيذ هذه السياسة بفعالية؛

- الوفاء بالتزام المنظمة بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ سياسة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أي بتخصيص 15 في المائة من أموال البرامج القطرية للنهوض بالالتزامات المؤسسية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين.[37]

[37] سيوفر كل من خطة توفير الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وإطار قياس النتائج الدعم **للبرنامج** في استكمال إعداد نهج لتتبع الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين يأخذ في الحسبان الالتزامات المالية والنتائج المرتبطة بها.

26- **ضمان المساءلة عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع مستويات البرنامج:** تسلّم هذه السياسة بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر أساسي من أجل وفاء **البرنامج** بولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة والقضاء في الوقت نفسه على الجوع في العالم. والمساءلة عن تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين هي مسؤولية تقع على عاتق جميع موظفي **البرنامج** والجهات الشريكة بما يتواءم مع نموذج محوره الإنسان لتحقيق نتائج منصفة. وستتصدر قيادة تحقيق النتائج والمساءلة عن تحقيقها أيضا تدابير تنفيذ هذه السياسة بمطالبة المديرين القطريين والمديرين الإقليميين وأعضاء الإدارة في المقر بنشر رسائل متسقة عن المساواة بين الجنسين تتماشى مع هذه السياسة ومساءلتهم عن ذلك عبر عمليات الإبلاغ المؤسسي. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- وضع آلية لمساءلة أعضاء الإدارة العليا وتنفيذها بإعداد تقرير سنوي يبين الفهم الواضح لالتزامات **البرنامج** المتصلة بالمساواة بين الجنسين والجهود المنسقة الرامية إلى النهوض بإجراءات تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتفضي إلى التحوّل في المنظور الجنساني والإبلاغ عنها؛
- وضع هيكل للتوظيف والتعيين والإبلاغ يراعي اعتبارات نوع الجنس وتنفيذه لإضفاء الطابع الرسمي على التوقعات المتصلة بهذه الاعتبارات على جميع مستويات المنظمة في سياق أنشطتها الخاصة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام واستجابة لطلبات الجهات الشريكة الداعية إلى تعزيز الحضور الميداني للمستشارين التقنيين المعنيين بالشؤون الجنسانية؛
- وضع وتنفيذ برنامج لإبداء التقدير للمكاتب القطرية والموظفين ممن يسعون إلى تنفيذ نُهج وأنشطة ابتكارية أو استباقية تنهض بتحقيق نتائج ملموسة متعلقة بالمساواة بين الجنسين.

27- **إرساء شراكات متنوعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** تعترف هذه السياسة بالأهمية الحاسمة لمشاركة الجهات الشريكة المنهجية والاستراتيجية أي المشاركة مع الوكالات في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ومع الجهات المانحة الثنائية، والجهات المانحة من المؤسسات والقطاع الخاص، والحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني وسائر المنظمات المحلية. ولا يمكن تحقيق نتائج تفضي إلى التحوّل في المنظور الجنساني إلا إذا عمل **البرنامج** مع الجهات الشريكة على أساس المشاركة الاستراتيجية والمجدية والقائمة على الاحترام بشأن مجموعة كاملة من القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة منظمات تقودها النساء ومنظمات تنهض بالمساواة بين الجنسين. وسيكتسي إدماج الأولويات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في اتفاقات الشراكة المحلية ومجالات البرامج التقنية أهمية أساسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بهدف ضمان تحديد الفرص في مرحلة التصميم. وتتيح مشاركة النساء والبنات المجدية والشراكات مع الرجال والأولاد على أساس فردي وعن طريق منظمات تمنح الأولوية لحقوق مختلف الأشخاص ومصالحهم الفرصة لتصحيح أسباب عدم المساواة بين الجنسين والنهوض بالتغيير المفضي إلى التحوّل. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- إعداد مذكرة إرشادية بشأن الشراكة من أجل المساواة بين الجنسين ونشرها لدعم البرامج والوحدات في نقل التزامات **البرنامج** المرتبطة بالمساواة بين الجنسين؛ وتأكيد المتطلبات الخاصة باعتبارات نوع الجنس في اتفاقات الشراكة الميدانية بناء على الواقع المحلي المعني؛ وتشجيع إرساء مجموعة من الشراكات مع المنظمات المحلية وتوفير الحوافز لإرسائها؛ وإتاحة منبر للحوار بشأن فرص توفير الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين.

28- **أنشطة التواصل والدعوة المتسقة للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** تقر هذه السياسة بالأهمية الحاسمة للاتصالات الواضحة والموجزة والمراعية للاعتبارات الثقافية بشأن المساواة بين الجنسين. وسيشجع **البرنامج** اعتماد نهج لتغيير السلوك في إطار أنشطة الاتصال والدعوة والتوعية، بالتشديد على إذكاء الوعي بمسألة ضمان إعداد رسائل مشتركة ومتسقة بشأن الغايات والأولويات وعوامل التمكين الأساسية الواردة في هذه السياسة ووضع استراتيجيات لهذا الغرض. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- وضع ونشر خطة للاتصال والدعوة بشأن المساواة بين الجنسين تشمل على الأقل رسائل ومنتجات مؤسسية معيارية بشأن المساواة بين الجنسين عند الاقتضاء؛ ونُهجا للدعوة والتوعية والمشاركة يمكن تكييفها؛ وإعداد منتجات معرفية ودراسات حالات لتعزيز الدعوة والتوعية والاتصال بخصوص قصص نجاح **البرنامج** في تحقيق المساواة بين الجنسين ونشر هذه الخطة.

المخاطر

29- **المخاطر الاستراتيجية:** ترتكز هذه السياسة على تحسين فهم **البرنامج** للأسباب والطرق التي تجعل المساواة بين الجنسين أمرا أساسيا للارتقاء بوضع الأمن الغذائي والتغذية لدى جميع المستفيدين. ويضطلع أعضاء الإدارة العليا على جميع المستويات، وخصوصا على المستوى القطري، بدور محوري في تعزيز التزام **البرنامج** بضمان الفهم والتعاون على أساس مشترك بشأن تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين مع جميع الموظفين. ويمكن أن يؤدي عدم الفهم التنظيمي عن غير قصد إلى إدامة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس، وتدعيم العقبات التي تحول دون الإنصاف في المشاركة والقيادة وصنع القرارات، وتهديد سلامة الأشخاص وأمنهم. وستشمل تدابير تخفيف وطأة هذا الخطر توفير الأدوات والأنشطة التدريبية الملائمة مما يهيئ جميع الموظفين لتحديد الفرص الاستراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين لدى إتاحتها والاستجابة لها.

30- **المخاطر البرنامجية:** يمكن لمعالجة المعايير والسلوكيات الاجتماعية أن تثير الكثير من الجدل تبعا للسياق والبيئة والثقافة. ويسترشد **البرنامج** أولا وقبل كل شيء بمبدأ "عدم الإضرار". فتغيير السلوك عملية طويلة يمكن استهلالها باتخاذ خطوات صغيرة مراعية للاعتبارات الثقافية وتفترض حسن تأهب الموظفين لإجراء تحليل جنساني وتمكينهم من النظر في نقاط انطلاق ابتكارية خاصة بكل سياق للحوار الجنساني. وعلى سبيل المثال، يستطيع الموظفون من خلال مناقشة الأهداف النهائية مثل بلوغ مستوى التغذية الأسرية الكافية وعبر توجيه المستفيدين في تحديد الاختلالات داخل أسرهم وتحليلها أن يمكّنوهم من إحداث تغييرات إيجابية بأنفسهم. وإذا تبين أن الإجراءات الصريحة لتحقيق المساواة بين الجنسين تثير جدلا لأنها قد تزيد تعرض المستفيدين المستهدفين للخطر، يشجَّع موظفو **البرنامج** عندها على العمل مع المستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية في المكاتب القطرية أو المكاتب الإقليمية أو مكتب الشؤون الجنسانية سعيا إلى الحصول على الدعم في عرض مفاهيم المساواة والتنوع والإدماج.

31- **المخاطر المالية:** سيتطلب نجاح تنفيذ هذه السياسة تخصيص الموارد البشرية والمالية لضمان قدرات الموظفين وميزانيات البرامج الملائمة. وتتوافر أدلة كثيرة تدعم التحليل الجنساني المبكر كوسيلة تخفف الآثار المالية وتسمح بالتالي بتحقيق مزيد من نتائج المساواة بين الجنسين بقدر أقل من الاستثمارات مقارنة بالبرامج التي يجب تعديلها في منتصف المدة كي تدمج أنشطة تحقيق المساواة بين الجنسين.[38] ولتخفيف وطأة المخاطر المالية الناجمة عن تحقيق المساواة بين الجنسين كنشاط إضافي فإن من الضروري أن تطبق المكاتب القطرية استنتاجات التحليلات الجنسانية الواردة في خططها الاستراتيجية القطرية على عمليات الميزنة والتنبؤ؛ وأن تجمع مجموعات البيانات الشاملة وتحللها وتستخدمها؛ وأن تكفل الاستعانة بالخبرات الكافية في الشؤون الجنسانية في جميع مراحل دورة البرامج؛ وأن تستكشف التعديلات المحتمل إدخالها على الخطط الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية الراهنة بهدف تحقيق أقصى حد من نتائج المساواة بين الجنسين.

32- **المخاطر المرتبطة بالسمعة:** سيؤثر الفشل في تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين (2022-2026) على المستوى القطري أو الإقليمي أو على نطاق جميع الوحدات التقنية على سمعة **البرنامج** باعتباره منظمة رائدة تقدمية في مجال المساواة بين الجنسين. وسيسمح ضمان وجود هيكل وظيفي كامل في مكتب الشؤون الجنسانية وداخل الوحدات التقنية المستهدفة وفي

[38] انظر التقارير العالمية للفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والتقارير عن قوة تكافؤ الجنسين الصادرة عن معهد ماكينزي العالمي.

المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية إلى جانب بناء القدرات بتزويد موظفي **البرنامج** والجهات الشريكة بالموارد اللازمة لدعم تنفيذ السياسة.

التنفيذ

33- سيجري تحقيق المواءمة في الإجراءات والأطر لضمان اتساق السياسة تحت توجيه مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات. وستشكل اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءا واضحا من مجموعة أدوات **البرنامج** لإدارة المخاطر المؤسسية (مثل بيان الضمان المقدم من المدير التنفيذي وسجل المخاطر المؤسسية وخطة الأداء السنوية) لضمان المساءلة عن تنفيذ السياسة. وتتجلى اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوضوح في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2026 وإطار النتائج المؤسسية المصاحب لها، بما في ذلك المؤشرات المحددة لقياس أداء الإدارة ومساءلتها. وستقدم مديرة مكتب الشؤون الجنسانية تحديثات سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه السياسة إلى المجلس التنفيذي.

34- وستكون هذه السياسة مدعومة بخطة تنفيذ وموارد وإطار لقياس نتائج المساواة بين الجنسين، وبوضع ست استراتيجيات إقليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وسيعمل مكتب الشؤون الجنسانية الموجود في المقر بالتعاون والتنسيق الوثيقين بشأن تنفيذ السياسة عبر أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات مع سائر الوحدات التقنية والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ومن المتوقع استعراض فعالية هذه السياسة من خلال إجراء تقييم مستقل بعد ما يتراوح بين أربع وست سنوات من الموافقة عليها.

الملحق

المفاهيم الجنسانية

المفهوم	التعريف[1]
التنوع	يشير التنوع إلى كيفية تقاطع مختلف القيم والمواقف ووجهات النظر الثقافية والمعتقدات مع خصائص اجتماعية وديمغرافية مثل الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية والصحة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والمهارات في جملة خصائص أخرى. ويكون التنوع جليا في بعض جوانبه لكنه غير جلي في بعضها الآخر.[2] ويسلّم هذا التعبير باحتمال اختلاف أولويات الأشخاص واحتياجاتهم وفرصهم التي تؤثر في قدرتهم على المشاركة بنشاط في تدخلات **البرنامج** أو على الاستفادة منها.
التمكين	عملية بناء القدرات التي يستطيع الفرد من خلالها أن يحدد الخيارات ويتخذ القرارات بشأن حياته.
نوع الجنس والجنس	يشير نوع الجنس إلى الأدوار النابعة من الهياكل الاجتماعية المسندة إلى المرأة والرجل بينما يشير الجنس إلى الفروق البيولوجية بين الذكر والأنثى. وأدوار الجنسين هي أدوار تُكتسب وتتبدّل مع مرور الزمن وتختلف داخل الثقافات وفيما بينها. ويحدد نوع الجنس في الغالب الواجبات والمسؤوليات الواقعة على الأفراد والقيود المفروضة عليهم والفرص المتاحة لهم والامتيازات الممنوحة لهم في أي سياق معين. وإضافة إلى الصفات والفرص الاجتماعية المرتبطة بكون الأفراد رجالا ونساء والعلاقات بين النساء والرجال والبنات والأولاد يشير نوع الجنس أيضا إلى العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال. ويأخذ التعريف الأكمل لنوع الجنس في الاعتبار الفروق في الميل الجنسي والهوية الجنسانية بما يتجاوز فهم الفرق البيولوجي على أساس المقياس الثنائي بين الذكر والأنثى.
المساواة بين الجنسين	تشير المساواة بين الجنسين إلى المساواة بين النساء والرجال والبنات والأولاد في التمتع بالحقوق والفرص والموارد والمكافآت. ولا تعني هذه المساواة أن النساء والرجال والبنات والأولاد متماثلون، بل تعني ممارستهم للحقوق وتمتعهم بالفرص والأحوال المعيشية، دون أن يحكمها أو يقيدها نوع الجنس، ذكرا كان أو أنثى.
الإنصاف بين الجنسين	يشير الإنصاف بين الجنسين إلى معاملة النساء والرجال والبنات والأولاد على أساس عادل، مما قد يستتبع اتخاذ تدابير إيجابية لتصحيح اختلالات التوازن القائمة وضمان تكافؤ الحقوق والفرص. والمصطلح المفضّل المستخدم داخل الأمم المتحدة هو المساواة بين الجنسين بدلا من الإنصاف بين الجنسين. فالإنصاف بين الجنسين يشير إلى عنصر تفسيري للعدالة الاجتماعية يستند عادة إلى التقاليد أو الأعراف أو الدين أو الثقافة، مما يكون في أغلب الأحيان على حساب المرأة. وقد رُئي أن هذا الاستخدام للإنصاف غير مقبول في سياق الارتقاء بوضع المرأة.
تعميم مراعاة المنظور الجنساني	يشير تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى استراتيجية ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ويمثل عملية تقييم آثار الإجراءات المقررة، بما فيها التشريعات والسياسات والبرامج، على المرأة والرجل في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني هو النهج المختار في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإحراز التقدم بشأن حقوق النساء والبنات باعتبارها مجموعة فرعية من حقوق الإنسان التي تكرّس الأمم المتحدة نفسها لها. وهو لا يعد في حد ذاته هدفا أو غاية. ويعتبر هذا التعميم استراتيجية تستهدف تعزيز المساواة لفائدة النساء والبنات مقارنة بالرجال والأولاد.
التحوّل في المنظور الجنساني	تفضي أي مبادرة أو نهج (مثل قانون أو سياسة أو برنامج أو غير ذلك) إلى تحوّل في المنظور الجنساني في حال تركيز المبادرة أو النهج على تحويل العلاقات غير المتساوية بين الجنسين (بتغييرها مثلا) من خلال التصدي للمعايير والتحيزات والقوالب النمطية الخاصة بنوع الجنس المتأصلة الجذور بهدف النهوض بتقاسم السلطة والتحكم في الموارد وصنع القرارات ودعم تمكين المرأة.

[1] استُمدت المفاهيم الجنسانية الواردة في هذه السياسة من مجموعة *أدوات* ***البرنامج*** *بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2019* ومن *مسرد مصطلحات المساواة بين الجنسين* الإلكتروني الصادر عن مركز التدريب لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2018. *سياسة المفوضية بشأن العمر، ونوع الجنس، والتنوع*.

الإدماج	يشير الإدماج إلى نهج للبرمجة يقوم على الاحتياجات والحقوق ويستهدف ضمان تمتع جميع الأشخاص المتضررين بالمعرفة والقدرة على التصرف على قدم المساواة وحصولهم على الخدمات الأساسية وإبداء رأيهم بشأن تصميم هذه الخدمات وتنفيذها.[3]
الحماية	تشير الحماية إلى الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاحترام التام للحقوق الجوهرية لجميع الأفراد وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، مع مراعاة الفروق في السن ونوع الجنس والإعاقة والأبعاد المتقاطعة الأخرى للفقر وعدم المساواة.
الإجراءات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين	الإجراءات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين هي تدابير خاصة تستجيب للاحتياجات التي تحدَّد عن طريق التحليل الجنساني ولا يمكن تلبيتها من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني فقط.[1] وعندما تسبب فجوة في المساواة بين الجنسين بوضوح تهميش مجموعة من الأشخاص مقارنة بغيرهم من حيث فرص الحصول على المساعدات التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية أو الاستفادة منها، يكون من الضروري اتخاذ إجراءات تستهدف تلك المجموعة.
تمكين المرأة	تمكين المرأة عملية تسمح للمرأة باكتساب القدرة على التصرف والتمتع بها في حياتها والحصول على الموارد والفرص والسلطة على قدم المساواة مع الرجل. وتمكينا للمرأة لا يجب أن تتمتع المرأة بالقدرات وتحصل على قدم المساواة مع الرجل على موارد وفرص مساوية لموارده وفرصه فحسب بل يجب أيضا أن تتمتع بالقدرة على استخدام هذه القدرات والموارد والفرص لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات بوصفها فردا كاملا ومتساويا مع غيره من أفراد المجتمع. ويعني ذلك بالنسبة إلى **البرنامج** وجوب تهيئة الظروف التي تيسّر ولا تقوّض الفرص المحتملة لتمكين المرأة في إطار السياسات والبرامج الخاصة بالمساعدة الغذائية. وتمكين المرأة الاقتصادي هو عنصر مهم من تمكين المرأة إذ يعد حجر الزاوية لتحقيق المساواة بين الجنسين ويشير إلى قدرة المرأة على النجاح والتقدم من الناحية الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية والتصرف بناء عليها.

[3] "سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة" (الوثيقة WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).